

السكن الهش بوهران بين الواقع وتصور محاربته

زرقة دليلة¹

مقدمة

تشكل الأحياء الهشة ظاهرة إجتماعية نتيجة سرعة التحضر وارتفاع درجات الهجرة الريفية نحو المدن، وبالتالي عدم قدرتها على التوسع المخطط من ناحية وقلة الإمكانيات المادية المتاحة لها لحل مشكلة أزمة السكن التي تعيشها. وهكذا فإن تشكل الأحياء الهشة ماهي في الواقع إلا استجابة شرعية للتحضر السريع في البلدان التي لا تستطيع، ولا يمكن لها أن تصبح قادرة على توفير إسكان حقيقي لسكان المدينة الذين يتزايدون بوتيرة عالية، ويمكن الإشارة إلى أن الأحياء القصديرية كظاهرة منتشرة عبر العالم المتقدم والنامي تتميز بجملة من الخصائص تختلف حسب طبيعة وعوامل نشأتها من مدينة إلى أخرى.

وعليه ماهي استراتيجيات سكان الأحياء القصديرية لمدينة وهران، وكيف يتعامل هؤلاء السكان مع أزمة السكن ؟

1- إشكالية مصطلح أم أزمة مفهوم

لقد ظل مفهوم السكن الهش يفتقد إلى صفة الإجماع حول معنى محدد وصالح لكل البنيات الاجتماعية، حيث شكلت نسبية المفهوم المعطى الصحيح للظاهرة، بشكل انعكس مباشرة على واقع التسمية المتعددة اليوم حيث تتداول في اللغتين العربية والفرنسية جملة من المصطلحات المتباينة، والتي كثيرا ما تستخدم بشكل عشوائي وللدلالة على نفس المعنى مثل السكن العارض، السكن الغير لائق، السكن الغير صحي، السكن الهش، أو sous, Insalubre, Habitat Vétuste Spontané, Habitat précaire, équipé, Tissu ancien..... هذا الثراء في المسميات ماهو إلا دليل على شمولية الظاهرة، كما أنه يعكس في نهاية المطاف الافتقاد إلى مرجعية رسمية معمة بين كل الهيئات والمعنيين وذلك كنتيجة في تقديرنا إلى مخلفات المراحل السابقة التي قامت على فكرة مخططات التنمية الثلاثية، الرباعية....و ما اقترن بها من اعتقاد سياسي-إداري بوجوب توحيد الأنماط السكنية

1- أستاذة مساعدة قسم "أ" جامعة سعيدة

وإختزال التصور العصري للعمران في المباني التي تستعمل فيها المواد الصلبة فقط والباقي يصنف ضمنيا في دائرة المجالات التي تستوجب المعالجة. والأرقام المتوفرة في الجدول التالي تميز بين نمط وآخر حسب أولوية الاستعمال وحسب الفترات الزمنية المتعاقبة بعد الاستقلال.

الجدول رقم 1: يبين نسبة تغيير هيكلية المباني الهشة إلى حجمها الكلي بالجزائر.

النمط الفترة	بناء صلب مجمع	بناء صلب	قوري	برارك مجمعة	مغارات+خيم
قبل 1963	35.83	46.15	31.58	28.89	54.00
1966-1963	5.28	4.80	6.22	3.70	3.00
1977-1967	29.54	31.25	44.50	35.56	21.00
1980-1978	17.40	9.62	11.52	14.07	9.00
بعد 1980	11.95	8.18	7.18	17.78	13.00

المصدر: تقرير لجنة التعمير والسكن، تحديد مواقع البنايات الهشة على مستوى ولاية وهران، ديسمبر 2014.

ويعود هذا التباين في استعمالات السكن الهش بين مختلف العائلات الجزائرية إلى نوعية وإمكانية مواد البناء التي تتيحها البيئات المحلية محل الاستقطاب، فالإقامة بقرب المناطق الصناعية يختلف عن عملية التموقع في مناطق أخرى. وبالدرجة أقل الإمكانيات المادية للعائلات في حد ذاتها المتباينة بين فئة اجتماعية وأخرى.

حيث يشير في هذا الصدد الباحث حجيج عن التباين السكني¹ الذي يراه مرتبط بعلاقة التفاعل بين المجتمع ومجاله، فالتمييز السكني بمدينة وهران بات في أيامنا هذه استفزازا تقوم به أقلية محظوظة مستفيدة من "كرم السلطة" لانتزاع في إظهار صعودها، ونجاحها الاجتماعي. وبذلك تسجل البرجوازية مركزها الاجتماعي كطبقة متميزة، أما الشرائح الاجتماعية الواسعة فليس لها إلا الاكتظاظ، والاهتراء السكني، وكل ما يترتب عن ذلك من الكثافة السكانية.

1- حجيج الجنيد "التباينات الاجتماعية السكنية في وهران (الجزائر): من الاتجاهات الماضية إلى الأشكال الحالية" مرجع سابق، 2009، ص 27.

ومن أبرز التعاريف المتداولة في هذا الشأن، تعريف عبد القادر القصير¹ من خلال دراساته حول أحياء الصفيح بالمغرب، يذكر "إن هذه الأحياء عبارة عن تجمعات سكنية نمت وتوسعت بوضع اليد على أراضي الغير في داخل المدن وغالبا أطرافها، وهي تبدو وبشكل كل مترافعة من الأكواخ أو لمساكن المؤقتة المبنية من المهملات على أراضي خالية من الخدمات كالماء، الكهرباء والمجاري المائية كما تفتقر إلى الخدمات الاجتماعية والصحية وتسكنها أفقر الطبقات الاجتماعية.

أما Friedman . Y فيذكر "أن العي القصديري عبارة عن تجمع سكاني جديد حسب وصول النازحين الجدد من طرف أولئك الذين يصلون إلى المدينة، بأمل أنهم يجدون فيها وسائل بقائهم، إنهم يبنون مساكنهم بأنفسهم، وبدون وسائل².

ليرى M.Rochefort "أنها مساكن صغيرة هشة، وتكون غالبا غير كاملة البناء، وهي مبنية من الطوب والأجور، وشوارعها تفتقد للتصميم وتغيب عنها الأرضة³

ومن الضروري فهم السياق الاجتماعي والثقافي الذي توجه في ظل هذه الأحياء، فلقد أشارت جانيت أبو لغد⁴ Aboulaghed، التي تعد من أبرز العلماء الاجتماعيين اهتماما بالمدن الإسلامية، ترى أن نشأة تلك الأحياء في المجتمعات الإسلامية تختلف عن نشأتها في مجتمعات أخرى بسبب اختلاف نظام ملكية الأرض، وأشارت إلى خبرة دول المغرب العربي في هذا المجال، حيث أدى الاستيطان الاستعماري المباشر إلى ظهور سياسة العزل العنصري التي أسهمت في ظهور أحياء عشوائية خارج نطاق الضواحي الأوروبية، وهو ما أشرنا إليه سابقا، (سكان الأوروبيين، وسكان الأهالي) بمدينة وهران.

فيما يتطرق B.Granotier في دراسته لهذه الظاهرة فيصفها كالتالي "في أحزمة الفقر المحاطة بالمدن الكبرى للدول العالم الثالث، أكثر من 200 مليون إنسان يعيشون في

1- عبد القادر القصير، أحياء الصفيح، دار النهضة العربية، بيروت 1993، ص 9.

2-Friedman Y, L'architecture de survie, Paris, Casterman, 1978, P15.

3-Rochefort, M, « Problèmes généraux de la production du logement des pauvres », in Revue Tiers Monde, n116, Oct. Déc. 1988, P1045-P1054.

4- السيد الحسيبي، الأحياء العشوائية في حضر العالم الثالث، رؤية تحليلية عن ورشة عمل التهميش الحضري والمناطق العشوائية في مصر، تحت إشراف أحمد خليفة، القاهرة 2000، ص 50.

ظروف جد قاسية، وتكون تطلعاتهم في تأمين قوت لأولادهم، وحمايتهم من مطاردة الشرطة اليومي لهم"¹.

أما جاد محمود فيذكر أنها "هي مناطق داخل المدن الكبرى وأحيانا بأطرافها، تتميز بانحطاط مستوى النازحين من الناحية الطبيعية، وتتميز هذه الأحياء بالشوارع الضيقة الغير مخططة والغير مهيأة والمنازل القديمة والقابلة للسقوط وتكتظ بعدد يفوق طاقتها من السكان، ولا تتمتع بقسط ضئيل من الوسائل الحديثة"². هذا اللاتجانس في ضبط مفهوم السكن الهش اتضح أكثر في تجربة تمويل البنك العالمي لمشاريع R.H.P³ بالجزائر، أين أبدى البنك العالمي تحفظه على بعض أنماط البناء المعتمدة على الطوب،... مما استوجب من السلطات الرسمية الجزائرية ممثلة في خبراءها بذل جهود إضافية قصد إقناعهم بهشاشة الأنماط القائمة وخطورتها، من خلال توضيح مدى افتقارها للمستلزمات الأولى للبناء كالأساسات والأعمدة... إلى جانب قنوات الصرف الصحي كما هو الحال بموقع رأس العين بمدينة وهران.

وعليه فقد شهدت الحاضرة الوهرانية (Métropole oranaise)⁴ تجمعات سكنية رئيسية وثانوية خلال عشر سنوات (1987-1998) متوسط معدل نمو سنوي عالي جدا بحوالي (409%) في كل من سيدي الشححي، و(798%) بعين البيضاء، (747%) بعين البية، (146%) بحاسي بونيف، (875%) بالسانية، و(904%)، و(594%) بحاسي بن عقبة،.. وفي نفس المرحلة، قدر معدل نمو الضاحية لمنطقة وهران ب103% وأكثر من هذا، حيث تم تحديد ظهور مناطق حضرية جديدة على هوامش مدينة وهران من خلال إحصاء العام للسكن والسكان لسنة 1998، فعلى سبيل المثال نذكر: نجمة (33000 نسمة)، الأمير خالد (8600 نسمة)، حاسي مفسوخ (7000 نسمة)، العنصر (5700 نسمة) ويؤدي تخفيف التكاثر السكاني هذا في الوقت نفسه إلى التوسع بإلحاق سكنات بالقرب من المدن، وبالتالي ربط لمنطقة سكنية موجودة في الأصل، أو بواسطة احتلال لمواقع فارغة. وقد أشار الباحث حجيج⁵ أن البناء القصديري على الرغم منه أنه يحمل معه خصوصية أو ميزة الهشاشة، وافتقار النظافة وغير صحي، وكذا يتميز بالاحتفاظ، وتنعدم فيه شروط

1 -Granotier.B, La Planète des bidonvilles-Perspectives de l'explosion urbaine dans le tiers monde, Paris, Seuil, 1980, P

2 جاد محمود، التضخم الاجتماعي في البلدان النامية، دار العالم الثالث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1993، ص26.

3 Résorption d'habitat précaire. امتصاص السكن الهش.

4 Bendjelid A, les modalités d'intégration sociale dans le processus de régulation urbaine au Maghreb, le cas d'Oran, Insaniyat, Oran, CRASC, N°42, 2008, P60.

5-Hadjidj El Djounid», Urbanification et appropriation de l'espace, le cas de la ville d'Oran, thèse de doctorat d'Etat en sociologie, Université d'Oran, juin 2001., P50.

الراحة، إلا أن هؤلاء السكان يعيشون يوميا ويتحملون مرارة العزل، التهميش واللامساواة، ويتسمون بالعار لأنها هي صفة ملازمة للعديد من العائلات.

كما نوه الباحث بالمسار التاريخي لظهور الحي القصديري بمدينة وهران، حيث أرجع ظهوره سنوات الثلاثينات من القرن الماضي وهذا من خلال تواجد بعض البراريك (Baraques)، إلا أن سنة 1943 عرفت موجة متتالية لتوسع هذه الأحياء، وأول موقع شهد على مثل هذه المساكن هو سيدي الحسني وكذا المقبرة الإسرائيلية والمقبرة القديمة وهذا بضواحي المدينة بعيدا عن الأنظار.

وعليه فمن خلال ما توصل له الباحث، فإن الحي القصديري أو الهش لم يكن حديث الولادة داخل مدينة وهران، بل هو قديم قدم المدينة، حيث أن مرور العديد من الحضارات على أراضيها، أكسبها صبغة التميز، وأهلها أن تكون من أكثر المدن جذبا على المستوى الوطني. بالإضافة إلى الأزمة الأمنية التي ضربت الجزائر، جعلت هذه المواقع والأحياء تتكاثر وتنتشر عبر ربوع المدينة، ولم تصبح بعيدة عن الأنظار بل أصبحت مرئية، أمام العام والخاص.

جدول رقم 2: يبين توزيع النازحين الى مدينة وهران

الفترة	العدد	النسبة %
قبل 1962	70654	31
1966_1962	65048	28.6
1970_1967	35785	15.7
1973_1971	25389	11.2
1977_1974	24453	10.8
1987_1977	44328	22.24
1998_1987	72226	36.24

المصدر: ج حجيح، التباينات الاجتماعية السكنية. مرجع سابق ص 29
 ما تؤكد دراسة أخرى على وجود جيوب الفقر¹ منذ سنوات 1980، وهذا نتيجة اضطرابات مست جميع الميادين السياسية والاقتصادية وكذا الاجتماعية لدولة، ما زاد من تعقد الوضعية بسبب انعدام الأمن نتيجة وجود الإرهاب، والتي كانت بين سنوات

1-Souiah.S.A ,L'habitat des pauvres dans les villes algériennes ,in « Revue ,Villes d'Algérie Formation, vie urbaine et aménagement » sous la direction de Bendjelid.A, Ed CRASC,P94.

1990-2000. بالإضافة إلى النزوح اللأمني، وكذا الأزمة الحضرية التي عرفت المدن، كل هذه الظروف ساعدت على وجود وتكاثر المساكن والأحياء الهشة الهامشية. حيث أن الأزمة الحضرية التي شهدتها مدن الجزائرية، ومن بينها مدينة وهران، لم تكن الأزمة الأولى في تاريخ هذه المدن، بل عرفت أول أزمة ما بين سنة 1954 وسنة 1970 (اللائم، رحيل الأوروبيين واضطراب في الهجرة منذ السنوات الأولى من الاستقلال) والذي ترجم من خلال التوسيع اللأشعري والتفاقم وكذا العزل الاجتماعي، والتي يعتبرها الباحث Semoud.B¹ الفترة التي شهدت المدن انفجار مهم، حل بالمجال المركزي للمدينة، أو في مجالات محيطة بمركز المدينة والتي تترجم في أشكال جديدة للعزل. هذا التزايد المستمر لامتلاك هذا الفضاء السكني الغير شرعي ما هو إلا دلالة عن عدم وجود سياسة سكانية محكمة لإسكان هذه الفئة، أو بالأحرى الشريحة الاجتماعية من المجتمع التي تعاني من تدني المستوى المعيشي، وكذا مستوى دراسي نوعا ما ضعيف، وانعدام فرص العمل. كل هذا يضاف إليه تخطيط سكني غير مدروس، لسكن شعبي يعرف سكانه الفقر والإقصاء.

إلا أنه يعتبر قوة ضغط على السلطات المحلية للاعتراف بوجودهم، والسعي لتفتيش على وسيلة لإخراجهم من أحياء الفقر، وإدراجهم في النسيج الحضري المخطط، من خلال تخصيص مشاريع سكنية، مخصصة فقط لهؤلاء (سكان البناءات الهشة).

استراتيجية تملك السكن الغير قانوني

من خلال دراسة قام بها الباحث ع. بن جليد² حول "كيفية الإدماج الاجتماعي في سيرورة التنظيم الحضري بالبلدان المغاربية، حالة مدينة وهران" يبين أثر الأزمة الاقتصادية التي ظهرت في السنوات 1986-1987 من جراء تدهور أسعار النفط بشكل كبير في إعادة توزيع التمويلات المباشرة والغير مباشرة من طرف السلطة المركزية لفائدة الجماعات المحلية والسكان أكثر مأساوية من ذلك، كما كان هناك انتقاد من طرف سكان غير راضين لوجود تجاوزات ومن تبديد للثروات، مما أدى إلى اندلاع أحداث أكتوبر 1988، وكل هذه الأحداث عجلت لوجود تنافر بين السلطة التنفيذية المركزية والمنتخبين المحليين، سابقة أولى أثرت في العلاقات بين هاتين السلطتين، ودفع أيضا إلى

1 - Ibid, p95.

2-Bendjelid A, les modalités d'intégration sociale dans le processus de régulation urbaine au Maghreb , Op.cit. , P62.

بروز جمود دائم في الحياة الوطنية. وهكذا برزت في هذا الظرف النزاعي بالذات الممارسات الاجتماعية في ميدان السكن الإقامي والمؤثرة على مستوى المجال العمراني، وعليه تم احتلال بصفة غير شرعية مساحات كبيرة تابعة للأمالك الوطنية في مختلف الضواحي الميتروبولية والمدن الجزائرية الكبرى مثل: الجزائر، وهران، عنابة، تلمسان، سكيكدة، ومس العديد من المناطق الواقعة في ضاحية مدينة وهران من 1989 إلى 1990، هذا بالإضافة إلى أن طريقة تسيير البلديات من طرف الجهة الإسلامية للإنقاذ تظهر في ذلك الوقت بوصفها نوعاً من التشجيع على احتلال المجالات من قبل فئة اجتماعية "معوزة" التي لم تتمكن من الاستفادة من قطعة أرض أو مسكن خلال العهود السابقة للحزب الواحد، وهو الأمر الذي يبين وجود رهانات كبرى في مجال السكن والعقار بالجزائر. أما ميدانياً، كان هؤلاء المحتلون للفضاءات يرسمون بأنفسهم بواسطة مادة الجير قطعهم الأرضية (1989-1990)، ولكن سرعان ما قبل بالطرد من قبل عناصر الدرك الوطني، كما حدث في دوار عين البيضاء - دائرة السانية - كما نشأت خلال السنوات 1990-1995، وحدات سكنية غير شرعية وعلى غرار كل الفضاءات الحضرية ظهرت في الضاحية القريبة من مدينة وهران، ثمانية مواقع ذات أهمية كبيرة، حيث يؤكد سكان هذه المواقع لدى استجوابهم "حقهم في السكن" وهذه الفكرة مازالت راسخة في أذهان المحتلين الغير شرعيين، ومن المحتمل أن تكون هذه الطريقة عبارة عن رد فعل لوجود "ظلم عقاري" تم تطبيقه من طرف البلديات لفائدة المجموعات الاجتماعية القريبة من السلطة السياسية والإدارية.

حيث تقول إحدى المبحوثات، مطلقة 52 سنة:

"كيفاش ندير إذا ماعطونيش السكني، وحرموني من حقي في البترول، أنا مش جزائرية. إذا ماكنتش يقولولي أنا مين، هذا الناس مادينا معاهم والو، مادينا Ni خدمة Ni سكني، حاجة عادية مانلقاش الخدمة بصح اللي مش normal هو السكني، ندير فوضوي خير لي نقعد في الزنقة أنا وولادي، والوقت ماراهش يرحم، مايرفدوك لاوالديك لا خوتك، وأنا ماعنديش الدراهم باش نشري السكني،"*

• ما ذا أفعل إذا لم أحصل على سكن، وحرموني من حقي في البترول، هل أنا لست جزائرية، إذا لم أكن فليقولوا لي من أي بلد أنا هؤلاء الناس لم تأخذ منهم أي شيء لأعمل ولاسكن، أمر عادي إن لم أجد عمل، ولكن الغير عادي هو السكن، إن السكن الفوضوي هو أفضل لي من العيش في الشارع أنا وأطفالي، فالوقت لا يرحم، ولا يوجد من يعينك لا والديك ولا إخوتك، وأنا لأملك المال لشراء سكن....."

لينتقل إحدى المبحوثين قائلاً متزوج 35 سنة^{••}:

"هذا الناس ليقلك ما تقيمهموش، تروح تبالك أرض ابنها مع خوتك المغبنة، إلى مادرناش هاك مكانش اللي يسقسي علينا، ولأعلى غبينتا، المهم أنا راني ساكن في الفوضوي، ومكانش اللي يقدر يطردني، واللي يطردني لازم عليه يعوضني بسكنة خير من هذه"

إذ كان الاستغلال العشوائي للأراضي، مبرراً عن طريق هذا الشكل من التمايز والتعسف (الحقرة) لأن المحتلين غير الشرعيين يؤكدون على عدم استفادتهم من أي قطعة أرض تدخل في إطار القانون المتضمن إنشاء الاحتياطات العقارية البلدية في سنة 1974، أو على عدم حصولهم على مسكن عمومي بيع بأسعار منخفضة ضمن قانون التنازل عن أملاك الدولة الصادر في سنة 1981.

كما أن آليات توزيع السكن، أسعار أراضي البناء والمضاربات المحمومة حول السكن، التي تشكل في مجموعها عوامل مرئية للتمايزات في السكن وبواسطة السكن. إن هذا الشكل من الاقتصاد لم تتمكن مختلف سياسات السكن، مع الأسف من القضاء عليه بل عملت على زيادة حدته، بسبب أن التوجهات كانت في حقيقة أمرها حاملة لمنطق سياسي يقوم على إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية حالياً.

وليس غريباً في هذه الحالة أن يشغل المعوزون الأمكنة الهشة وأن الأثرياء يستحوذون على الأحياء السكنية الراقية، نفس ما أشار إليه (M.castells) الذي يشير إلى أي "الفضاء الحضري مهيكل، بمعنى ليس منظماً بشكل عفوي أو صدي"¹.

فحالة مدينة وهران يكفي التحليل النظري الشمولي (M.castells) كل أهميته حينما نلاحظ أن التوزيع عبر الفضاء يخضع لقوانين علمية لتوزيع الاقتصادي وهو بالتالي مرتبط بحجم الدخل والمكانة الاجتماعية المحلية، هاتين الخاصيتين هما اللتان قولبتا ورسمتا المشهد الحضري. كما أن ميكانيزمات بناء هذه الأحياء الهشة يكشف عن نموذجين للتملك هذا المجال: الأول يتمثل في غزو الأراضي العمومية التي ترجع في أصل

•• هؤلاء الناس لا يستحقوا منك الاهتمام، وإذا وجدت أرضاً، قم ببنائها مع اخوتك المحتاجين، فإن لم نفعل هكذا فقد لا يسأل علينا أحد، والمهم أنا أسكن هذا الحي، ولا أحد يقدر على طردني ومن يسر على هذا عليه أن يعوضني بسكن أفضل منه.

1-M.Castells , la question urbaine ;Maspero ,Paris ,1977 ,P153

ملكيتها إلى إما (بلدية أو أملاك الدولة) أو ثانيا إلى احتلال أراضي تعود أصل ملكيتها إلى الخواص. فالنموذج الأول من الغزو يعتبر أكثر شيوعا، من قبل المحتلين الغير شرعيين.

ومن خلال دراستنا لنيل شهادة الماجستير¹ فان تمركز العائلات يكون على حسب أصولهم الجغرافية. وان في كثير من الأحيان، فإن الحي يأخذ اسم الأصل الجغرافي لأول فئة سكنت هذا الحي مثل "دوارالتيارتية"، بل إن التسميات ترجع إلى الفترة الاستعمارية مثل التسمية التي أخذها دوار العرب ودوار الماروك بعين البيضاء في تلك الفترة.

في هذا الصدد يوضح لنا الباحث م. سويح² أن الهيمنة الإستعمارية التي كان يمارسها المستعمر على الجزائريين كشكل من أشكال التمييز، حيث أنه في مخيال الجمعي يبقى الكولون (المستعمر) يجسد المدينة من خلال مكان سكناه وكذا من خلال سلوكه، فاسترداد الحق في المدينة كان يمثل رغبة اجتماعية بالنسبة للجزائريين.

إن التمييز الرمزي الذي وضعه المستعمر كمسلك فيزيقي، يتمثل في المدينة الاستعمارية التي كانت مخصصة للأوروبيين، والأقلية من الجزائريين.

أما هامش أو أطراف المدينة فيتمثل في الأحياء القصديرية، الكوربي، وكذا القرى السود village nègre، فالذاكرة الجماعية سجلت هذا الفعل الاجتماعي للتمييز المدينة كفضاء يحمل على عاتقه هذه الفئات الاجتماعية فقط.

فمع الإستقلال ورث المجتمع الجزائري هذا المخيال من التقسيمات التي كانت مبنية على تنشئة اجتماعية تعمل على توزيع الأدوار، وترسم حدود بين مستعمر. أهالي، متمدن. ريفي، ولد البلاد. براني (عروبي)، ساكن المدينة آخر ساكن الريف.

من خلال تتبع المسار التاريخي للمدينة الجزائرية، أن بعد الاستقلال تملك الجزائريون الذين كانوا يسكنون بجوار المدينة الاستعمارية، وقاموا بالاستثمار فيها، باعتبار أنهم كانوا على قرب فيزيقي وكذا تواصل مع الأوروبيين، وكانوا مبنين بعض قيمهم وسلوكاتهم الحضرية، ونمط معيشتهم وبالتالي قام بعض الجزائريين بإعادة إعادة إنتاج المجال المديني.

1- زرقة دليلة، ثملات واستراتيجيات سكان الصفيح. دراسة ميدانية بدوار العرب والماروك، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، سنة 2010

2 -Souiah M ,Espaces périphériques :Urbanité et lien social, Approche anthropologique des quartiers oranais , thèse de doctorat des sciences de sociologie ,Université Oran2 , 2015 ,P83.

وبالتالي رسخ هذا التمييز في أذهان الجزائريين من خلال تحديدهم وتقسيمهم للمجاليين الحضر. الريف، ولد البلاد البراني هذه النظرة التي فرقت الأشخاص على أساس الوصول السوسيو. جغرافية، وخصوصياتهم الثقافية، ومواقفهم، وعليه تم إعادة رسم نفس الصورة وتحديدها، وهذا ما يفسر لنا التسميات التي وجدناها من مجتمع بحثنا من تسميات دوار التيارتية، دوار العرب،.....الخ

إن تعزيز هذا التكتل لهذه الفئة الاجتماعية داخل المجتمع المحلي، هو في الأصل يساعدها على تقوية مكانتها أمام أي إجراءات تتخذها السلطات المحلية لطرد هؤلاء السكان الغير الشرعيين.

في الواقع، فإن يتطلب قدرة مقاومة كبيرة من أجل حماية الأراضي المملوكة بطريقة غير شرعية. وفي البداية، فإن استراتيجية هؤلاء السكان هي تواجدهم، من خلال تقوية تكتل للعائلات تكون اجتماعيا مترابطة وملتزمة، من خلال مرجعية أصلهم الجغرافي. ويكون هذا التكتل من خلال الشبكات الخاصة التي تعمل على تعزيز هذا التواجد. مثل ما هو موجود بدوار الحاسي (pont Albin).

وما هو ملاحظ، فإن تواجد السكان الغير الشرعيين داخل هذه الأحياء الغير شرعية أصبح الآن لا يقتصر على السكان المتوافدين من الولايات الداخلية، وإنما من أصل سكان المدن أي المتمدنين(يعيشون في المدينة) إلا أن الظروف القاسية، وكذا تعدد أفراد الأسرة، وعدم وجود سياسة سكنية تناسب قدرتهم الشرائية. اتخذوا بأنفسهم استراتيجية خاصة لتملك السكن الغير شرعي. وبالتالي وجدوا حلا ولو مؤقت للخروج من أزمة السكن الخائفة التي كانوا يعيشون فيها في الوقت القريب. بل إضافة إلى ذلك فإن السكن داخل هذه الأحياء تؤهلهم للحصول على السكن بطريقة شرعية وسريعة.

وفي هذا الصدد يؤكد الباحث م. سويح¹ أن عملية التمركز في الأحياء المجاورة للمدن الكبرى، هو نتيجة أن هذه الأحياء لها خاصية السكن بتكلفة رخيصة، وبالتالي يمكن لها استقبال السكان من أين مكان يودون الحصول على سكن بوتيرة سريعة، وكذا الدخول في عملية التحضر الجديدة.

كما يلعب المنتخبين المحليين دورا رئيسيا في تواجد مثل هذه الأحياء، وتكاثرها فالعلاقة المتواجدة بين هؤلاء السكان والمنتخبين، هي علاقة مصالح مشتركة فالأول يضمن

1 -Souiah M, Espaces périphériques :Urbanité et lien social ,Ibid ,P105.

لنفسه سكن مجاني، وبدون دفع فاتورة الكهرباء والماء، فهؤلاء مأمنين في مسألة القرصنة. والطرف الثاني يضمن اكتساب مقاعد المجلس الشعبي البلدي بتصويت شعبي كثيف. حيث تمثل شريحة واسعة من السكان، وهذا التفاوض يتم عن طريق رؤساء أو لجان الحي.

وعليه ما يمكن قوله هو أن السكن بطريقة غير شرعية، هو أن هذه الشريحة لم تستطيع الإقامة داخل المدينة بطريقة شرعية واختارها للشاشة أو ما يعرف لدى العامة "بالفوضوي" لأنه كما يقول الباحث م. سويح¹ "يتماشى وعقلانية ومنطق هؤلاء السكان، كما أنه يتماشى مع نمط العيش الذي يحدد هوياتهم".

وبالتالي فهذه الأحياء تعطيهم الشرعية التي لا تتواجد في أي جزء من أجزاء المدينة، كما يشير إلى أن هذه الأحياء تسمح بممارسة بعض الأنشطة التي تكون مرفوضة داخل الأحياء الشرعية للمدينة. ومنه يجد الأشخاص داخل تلك الأحياء مساكن أو قطع أرض بأثمان زهيدة تتماشى وقدراتهم الشرائية كما أنها تسقط داخلها تلك القيود المفروضة بالأحياء الشرعية مثل قرصنة الكهرباء، التزود بالماء بدون دفع أي فاتورة، باعتبار أنهم لا يملكون مساكن شرعية وبالتالي يسقط عنهم إجراء الدفع.

بناءات السكن الهش ورهانات مشروع RHP:

تعود جذور عملية RHP² إلى سنة 1976، ضمن الملتقى المقترح من قبل الأمم المتحدة، وكانت الفكرة في هذا الملتقى هي "مساهمة الشعب في التخطيط الحضري"، وذلك من أجل إزالة السكن الهش. ومنذ تلك السنة، أصبحت الدراسات في الدول العربية والأخرى

1-Ibid ,P106

2- مشروع امتصاص السكن الهش هو عبارة عن برنامج استثماري محدد بـ 03 سنوات، بقيمة إجمالية تقدر بـ 120 مليون دولار، أي ما يعادل 5.500 مليون دينار حينها، ممول من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير بموجب الإتفاقية المبرمة مع الحكومة الجزائرية بتاريخ 09 يوليو 1998. وموجه لإمتصاص السكن الغير اللائق، وتوفير ما يقارب 15000 وحدة سكنية تطويرية، بمواصفات مقبولة وخدمات هيكلية مناسبة، حيث تساهم الدولة فيه بـ 70% من التكلفة العامة، و30% الباقية تقع على عاتق المستفيدين والجماعات المحلية. أين تقوم البنية الأساسية للمشروع في بعدها الهندسي، على إنشاء خلية قاعدية أولية لكل عائلة تتضمن: غرفتين، مطبخ وحمام وذلك على مساحة متوسطة تتراوح بين 80-150م²، حيث تتمتع هذه الخلية بقابلية التوسع الأفقي والعمودي، وذلك تبعاً لاحتياجات المستفيدين وإمكاناتهم. والدلالة الاجتماعية للمشروع تتجاوز حدود التمويل المالي العادي والبسيط، المخصص للهيكل المادي وإنشاء مساكن تطويرية فقط، إلى حتمية إدراج البعد السوسيواقتصادي كعامل أساسي في التفاصيل الخاصة بالمشروع، بما يمكن من إدماج كلي للسكان الهامشين في حياة المجتمعات المحلية، وذلك عن طريق التحسين النوعي والكمي للجانبيين الفيزيقي والاجتماعي.

في الدول الفقيرة. أين أسست عدة عمليات من أجل تحسين شروط حياة السكان الذين يعيشون الأحياء الهشة القصديرية.

ونظرا لتوسع دائرة السكن الهش، والانعكاسات المترتبة عنها في مختلف الجوانب، عقب تعاظم موجات النزوح الريفي في مطلع عشرية التسعينات، ومحدودية النتائج التي أفضت إليها كل الاستراتيجيات المتبعة، واضطرت السلطات العمومية للإسراع في بحث عن مناهج بديلة من شأنها التعجيل بتدارك العجز الفادح المسجل في هذا الإطار، وذلك عبر الاستفادة من خبرة وتجربة البنك الدولي المقرونة بشق مالي في شكل قرض محدود. حيث سعت الجزائر جاهدة للاستفادة من تطور الفكر العالمي للإدارة والتسيير الحضريين، فيما يتعلق بمسألة التعامل مع العشوائيات، والتي يركز على مبادئ إشراك السكان في تشخيص المشاكل، وهي المبادرة التي جاءت في ظرف اتسم بالتأخر جدا مقارنة بالكثير من دول العالم النامي. ويتزامن هذا المشروع كتجربة أولى تمت بين الجزائر والبنك العالمي بعد مشوار مراطوني من المفاوضات الشاقة مع استمرارية الجهد الوطني الموجه لنفس الغرض، حيث تم الإعلان في سنة 2002 عن تبني المنهج العام لهذه التجربة في مختلف المشاريع الموجهة لإمتصاص السكن بدون إستثناء.

وتقوم البنية الأساسية للمشروع في بعدها الهندسي المادي على إنشاء خلية قاعدية أولية لكل عائلة تتضمن غرفة، مطبخ، وحمام... وهذا على مساحة متوسطة بين 80م² و150م² بحيث تتمتع هذه الخلية بقابلية التوسع الأفقي والعمودي تبعا لإحتياجات وإمكانيات المستفيد.¹ إذا فهو يشكل في النهاية فكرة مستحدثة تركز محاولة لإصلاح المدن من الداخل وبالجهود الذاتية، بدلا من الحلول السريعة والسهلة القائمة على مواجهة هذا الوضع من الخارج بإنشاء مدن جديدة أو ما شابه ذلك. وكمثال عن هذه التجربة مساكن المتواجدة بعين البيضاء المقابلة لدوار العرب، والتي عن طريق هذه التجربة تم توسيع المدينة.

لقد استهدف تنفيذ هذا البرنامج في إطار عمليات نموذجية ضمن اثنتا عشرة ولاية بالقطر الوطني والمتمركزة بالشريط الشمالي ويتوزع متفاوت بين الجهات الثلاثة للبلاد: شرق، غرب، ووسط وعني المشروع كمرحلة أولى بالأربع حواضر كبرى: عنابة، قسنطينة، وهران، العاصمة ليشمل في مرحلة ثانية عدد من الولايات الأخرى.

1- سمحت لي الفرصة وزرت هذه المساكن في إطار البحث الميداني لرسالة التخرج لنيل شهادة الماجستير، سنة 2010.

وقد كان طموح الحكومة الجزائرية¹ من وراء الاستفادة من هذا القرض، هو تنفيذ عدد من العمليات النموذجية في المناطق السكنية الغير لائقة، بقصد توفير الظروف المعيشية لسكانها، حيث تم إعلان هذا المشروع ضمن محاور الإستراتيجية الوطنية للسكن المعلنة والجانحة إلى:

- * تحفيز وحث السكان على المساهمة في تسيير المشاريع الخاصة بسكناتهم.
- * العمل على تكييف المقاييس التقنية الحضرية ومتطلبات الأسر.
- * إمكانية التنازل عن الملكية للمستفيدين بعد نهاية الأشغال.
- * حل مشاكل العقار وذلك بخلق ميكانزمات لتسهيل بيع الأراضي حسب اقتصاد السوق.
- * الحفاظ على المعالم الأثرية والتاريخية التي اجتاحتها العشوائية.
- * معالجة السكن الهش حسب نظرة شمولية وليس كما كان في الماضي في نقطة واحدة.
- * السماح للجمعيات المحلية والمستفيدين بالمساهمة في الانجاز والزيادة في عددهم.
- * تحسين الفعالية في تسيير القروض.
- * التحسين وبطريقة ايجابية ودائمة للظروف المعيشية التي يعاني منه سكان هذه الأحياء.
- و لضمان التسيير المحكم والتأطير القانوني الجيد للمشروع، كان هناك دعم من قبل الصندوق الوطني للسكن والفكرة القاعدية لهذا البرنامج تتمحور في إدماج الحضري للأحياء كفضاء وكمجتمع.

لقد تبنت الجزائر عملية R.H.P حيث وجدت فيها الملجأ النهائي لحل المشاكل، حيث تهتم هذه الأخيرة، بوجهين للأحياء الاجتماعي² وكذا الفيزيقي، لكي يكون إدماجهما كلي في النسيج الحضري.

من خلال تجربتنا المهنية³ فإن هذا البرنامج لم يحقق نجاحا فائقا، لأن مشكل البناءات القصديرية، مازال مطروحا، ومتزايدا، ومازالت الإدارة الجزائرية مكتوفة الأيدي أمام هؤلاء السكان، خاصة في الأوقات الحرجة مثل "نزول الأمطار، حدوث فياضات، الخ".

1- المتفحص في خريطة مشاريع امتصاص السكن الهش

2- يتمثل في إعادة إسكان العائلات في مساكن التي يمسيها الهدم، أما الجانب الفيزيقي فهو يتمثل في التهيئة والتطهير، وتحسين وإدماج الفيزيقي في المدينة.

3- تجربة مهنية دامت حوالي 07 سنوات بمصلحة السكنات بدائرة السانية، حيث عرف هذا البرنامج عملية جرد كل السكان بمدينة وهران قبل ومع سنة 2007، والأشخاص التي تلتحق بعد هذه السنة فتسقط حقوقه، وهذا ما طرح إشكال كبير على مستوى ضبط القائمة النهائية للاستفادة، وهذه الاستفادة هي جزئية، ولا تكون بتسليم المفاتيح، بل تسليم شهادة الاستفادة المسبقة، وتسلم السكنات بعد عامين أو أكثر.

وهذا العجز يمثّل في عدم التحكم في التزايد المستمر في هذه الظاهرة، كما أنه كلما ظهر برنامج سكني وإدراج قائمة إسمية لإسكان هؤلاء العائلات، فتجد الإدارة نفسها أمام ضغط المواطنين وكذا المتضررين من مساكنهم، بدون مراعاة الأولوية في ذلك، وما هو ملاحظ فإنه في برنامج القضاء على السكن الهش، لا يوجد شروط مدققة لعملية منح هذا النوع من السكن، فقط شرط عدم امتلاك المعني للسكن في أي ولاية كانت، بالإضافة إلى شرط الأقدمية في مكان الإقامة.

الخاتمة

بالرغم من محاولات والمجهودات التي تبذلها الجزائر ومن بينها ولاية وهران، بمساعدة الهيئات المتخصصة لإيجاد حل لإسكان هذه الفئات المحرومة إلا أنها تبقى مجهودات ناقصة وغير كافية.

حيث أنه لم تتوقف مسألة وضع إستراتيجية عامة لمساعدة الفئات المحرومة في إيجاد مسكن لها، بل تعدت الفئة المحرومة إلى الفئات وشرائح المهنة المختلفة، فمن خلال الدراسة الميدانية لموضوعنا لم نصادف الطبقة المحرومة فقط تعاني مشكلة أو بتعبير أدق أزمة السكن، بل أن مختلف الشرائح السوسيو- مهنية بمدينة وهران تعاني من الأزمة (من أستاذ جامعي، باحث بمراكز البحث، أطباء)، وأيضا بمختلف الفئات العمرية (شباب، كهول، شيوخ، نساء، رجال)، خاصة أنه هناك إجماع عند مجتمع بحثنا، هو استحالة الحصول على السكن في وهران في ظل وجود وانتشار البيروقراطية، والرشوة والمحسوبية داخل الإدارة الوهرانية بجميع هياكلها المتخصصة في مجال السكن.

إن إيجاد تعاون ما بين الأطراف المعنية بمسألة الإسكان على جميع المستويات، من شأنه أن يؤدي إلى إيجاد السبل والإستراتيجية الملائمة لحل إشكالية الإسكان.